

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

| ٢٧ / ١٠٠٠ - كتاب: الأيمان |

| ٦ / ١ - باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى |

٤٢٣٠ - ١ / ١ - | وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، حدثنا ابن وهب ، عن يونس . ح وحدثني حزملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، قال : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ : « إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم » .

١٧٤  
١/١١

قال عمر : فوالله ! ما خلفتُ بها منذُ سمعتُ رسول الله ﷺ / نهى عنها ، ذاكراً ولا آثراً .

٤٢٣١ - ٢ / ٢ - وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث ، حدثني أبي عن جدي ، حدثني عقيل بن خالد . ح وحدثني<sup>(١)</sup> إسحاق بن إبراهيم ، وعبد بن حميد ، قالاً : أخبرنا<sup>(٢)</sup>

٤٢٣٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بأبائكم (الحديث ٦٦٤٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالأباء (الحديث ٣٢٥٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الحلف بالأباء (الحديث ٣٧٧٦) و (٣٧٧٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يحلف بغير الله (الحديث ٢٠٩٤)، تحفة الأشراف (١٠٥١٨) .  
٤٢٣١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٣٠) .

## كتاب: الأيمان

باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى

٤٢٣٠ - ٤٢٣٨ - قوله ﷺ : (إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصت) ١٠٤ / ١١ وفي رواية: (لا تحلفوا بالطواغي ولا بأبائكم) قال العلماء: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى ، أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به ، وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى ، فلا يضاهاه به غيره . وقد جاء

(٢) في المطبوعة: حدثنا .

(١) في المطبوعة: وحدثنا .

عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ عَقِيلٍ : مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ، وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا . وَلَمْ يَقُلْ : ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا .

٤٢٣٢ - ٣/٠٠٠ - | و | حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ / عُمَرَ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ . بِمِثْلِ رِوَايَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرَ .

١٧٤  
ب/٦١

٤٢٣٣ - ٤/٣ - | و | حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ ، فَتَادَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَلَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيُضْمِتْ » .

٤٢٣٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بأبائكم (الحديث ٦٦٤٧) تعليقاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (الحديث ١٥٣٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الحلف بالآباء (الحديث ٣٧٧٥)، تحفة الأشراف (٦٨١٨).

٤٢٣٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متولواً أو جاهلاً (الحديث ٦١٠٨)، تحفة الأشراف (٨٢٨٩).

عن ابن عباس: «لأن أحلف بالله مائة مرة فأنتم خير من أن أحلف بغيره فأبرء» فإن قيل الحديث مخالف لقوله ﷺ: «أفلق وأبيه إن صدق» فجوابه أن هذه كلمة تجري على اللسان لا تقصد بها اليمين، فإن قيل فقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته كقوله تعالى: «والصافات»<sup>(١)</sup> «والذاريات»<sup>(٢)</sup> «والطور»<sup>(٣)</sup> «والنجم»<sup>(٤)</sup> فالجواب أن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهاً على شرفه.

قوله: (ما حلفت بها ذاكراً ولا آثراً) معنى ذاكراً قائلها من قبل نفسي، ولا آثراً بالمد أي حالفاً عن غيري.

وفي هذا الحديث إباحة الحلف بالله تعالى وصفاته كلها، وهذا مجمع عليه، وفيه النهي عن الحلف بغير أسمائه سبحانه وتعالى وصفاته، وهو عند أصحابنا مكروه ليس بحرام.

(٣) سورة: الطور، الآية: ١.

(٤) سورة: النجم، الآية: ١.

(١) سورة: الصافات، الآية: ١.

(٢) سورة: الذاريات، الآية: ١.

٤٢٣٤ - ٥/٤ - | و حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ: الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنِي / بِشْرُ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، كُلُّ هَذِهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ<sup>(١)</sup>.

٤٢٣٥ - ٦/١٠٠٠ - | و حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَوُثَيْبٌ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ: ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ / بَنِي دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا. فَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ».

| ٧/٢ - باب: من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله |

٤٢٣٦ - ١/٥ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا<sup>(٢)</sup> ابْنُ وَهَبٍ، عَنْ يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ

٣٢٣٤ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٥٠٣) و (٧٥٧٣) و (٧٧١٦) و (٧٩٩١) و (٨١٨٢) و (٨٥١٩) و (٧٧٧٣). إلا حديث إسحاق بن إبراهيم، أخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالآباء (الحديث ٣٢٤٩)، تحفة الأشراف (١٠٥٥٥).

٤٢٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: مناقب الأنصار، باب: أيام الجاهلية (الحديث ٣٨٣٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: التشديد في الحلف بغير الله تعالى (الحديث ٣٧٧٣)، تحفة الأشراف (٧١٢٥).

٤٢٣٦ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾ (الحديث ٤٨٦٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متاولاً أو جاهلاً (الحديث ٦١٠٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاستئذان، باب: كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك (الحديث ٦٣٠١)، وأخرجه =

قوله ﷺ: (من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله) إنما أمر بقول لا إله إلا الله، لأنه تعاطى تعظيم صورة الأصنام حين حلف بها. قال أصحابنا: إذا حلف باللات والعزى وغيرهما من الأصنام، أو قال إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني، أو بريء من الإسلام، أو بريء من النبي ﷺ، أو نحو ذلك، لم تعتقد بعبته، بل عليه أن يستغفر الله تعالى، ويقول لا إله إلا الله ولا كفارة

(2) في المطبوعة: حدثنا.

(1-1) في المطبوعة: بمثل هذه القصة عن النبي ﷺ.

يَحْيَى ، أَخْبَرَنِي <sup>(١)</sup> ابْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ بِكُمْ ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ : بِاللَّاتِ ، فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ : تَعَالَ أَقَامِرُكَ ، فَلْيَتَصَدَّقْ » .

٤٢٣٧ - ٢/١٠٠٠ - | و | حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ مِثْلُ حَدِيثِ يُونُسَ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ » . وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ : « مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى » .

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ : هَذَا الْحَرْفُ - يَعْنِي : قَوْلُهُ : تَعَالَ أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ - لَا يَرْوِيهِ أَحَدٌ غَيْرَ الزُّهْرِيِّ . قَالَ : وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوُ مَنْ تَسْعِينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدِ جَيَادٍ .

= أيضاً في كتاب: الأيمان والتذور، باب: لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت (الحديث ٦٦٥٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والتذور، باب: الحلف بالأنفاد (الحديث ٣٢٤٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: التذور والأيمان، باب: ١٧ - (الحديث ١٥٤٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والتذور، باب: الحلف باللات (الحديث ٢٧٨٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يحلف بغير الله (الحديث ٢٠٩٦) مختصراً، تحفة الأشراف (١٢٢٧٦).

٤٢٣٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٣٦).

عليه، سواء فعله أم لا. هذا مذهب الشافعي ومالك وجماهير العلماء. وقال أبو حنيفة: تجب الكفارة في كل ذلك إلا في قوله أنا مبتدع، أو بريء من النبي ﷺ، أو اليهودية. وأحنج بأن الله تعالى أوجب على المظاهر الكفارة لأنه منكر من القول وزور والحلف بهذه الأشياء منكر وزور وأحنج أصحابنا والجمهور بظاهر هذا الحديث، فإنه ﷺ إنما أمره بقول لا إله إلا الله ولم يذكر كفارة، ولأن الأصل عدمها حتى يثبت فيها شرع، وأما قياسهم على الظاهر، فيتقضى بما استثنوه والله أعلم.

قوله ﷺ: (ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق) قال العلماء: أمر بالصدقة تكفيراً لخطيته في كلامه بهذه المعصية. قال الخطابي: معناه فليصدق بمقدار ما أمر أن يقامر به، والصواب الذي عليه المحققون، وهو ظاهر الحديث، أنه لا يختص بذلك المقدار، بل يتصدق بما تيسر مما يتطرق عليه أسم الصدقة، ويؤيده رواية معمر التي ذكرها مسلم: «فليصدق بشيء» قال القاضي: ففي هذا الحديث دلالة

١٧٥  
ب/٦٣

٤٢٣٨ - ٣/٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ » .

٨/٣ - باب: نذب من حلف يميناً ، فرأى غيرها خيراً منها ، أن يأتي  
الذي هو خير ، ويكفر عن يمينه

٤٢٣٩ - ١/٧ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَاللَّفْظُ

٤٢٣٨ - أخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الحلف بالطواغيت (الحديث ٣٧٨٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يحلف بغير الله (الحديث ٢٠٩٥)، تحفة الأشراف (٩٦٩٧).  
٤٢٣٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْاَيْمَانَ فَكَفَارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ سَاكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطَعُمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (الحديث ٦٦٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: كفارات الأيمان، باب: الاستثناء في اليمين -

لمذهب الجمهور، أن العزم على المعصية إذا أستقر في القلب كان ذنباً يكتب عليه، بخلاف الخاطر الذي لا يستقر في القلب. وقد سبقت المسألة واضحة في أول الكتاب.

قوله ﷺ: (لا تحلفوا بالطواغي ولا بأبائكم) هذا الحديث مثل الحديث السابق في النهي عن الحلف باللات والعزى. قال أهل اللغة والغريب: الطواغي هي الأصنام، واحداها طاغية، ومنه هذه طاغية دوس أي صنمهم ومعبودهم، سمي بأسم المصدر لطغيان الكفار بعبادته، لأنه سبب طغيانهم وكفرهم. وكل ما جازى الحد في تعظيم أو غيره، فقد طغى، فالطغيان المجاوزة للحد ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَّا طَغَا الْمَاءُ﴾<sup>(١)</sup> أي جاوز الحد، وقيل يجوز أن يكون المراد بالطواغي هنا من طغى من الكفار، وجاوز القدر المعتاد في الشر وهم عظماءهم. وروي هذا الحديث في غير مسلم: «لا تحلفوا بالطواغيت» وهو جمع طاغوت، وهو الصنم، ويطلق على الشيطان أيضاً، ويكون الطاغوت واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً قال الله تعالى: ﴿اجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يِعْبُدُوهَا﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾<sup>(٣)</sup> الآية يكفروا به.

باب: نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي

الذي هو خير ويكفر عن يمينه

٤٢٣٩ - ٤٢٥٨ - قوله ﷺ: (إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين ثم أرى خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير) وفي الحديث الآخر: (من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي

(١) سورة: الحاقة، الآية: ١١.

(٣) سورة: النساء، الآية: ٦٠.

(٢) سورة: الزمر، الآية: ١٧.

بِحَلْفٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرَّةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْمَرِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحِمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ! لَا أُحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ»، قَالَ: فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَى بِإِبِلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ ذُودٍ غُرِّ الذَّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَلْنَا - أَوْ قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ -: / لَا يَبَارِكُ اللَّهُ لَنَا، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحِمِلُهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، فَأَتَوْهُ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، أَوْ إِنِّي، وَاللَّهِ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

١٧٣  
١/٦٤

- (الحديث ٦٧١٨)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الرجل يكفر قبل أن يحنث (الحديث ٣٢٧٦) مختصراً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الكفارة قبل الحنث (الحديث ٣٧٨٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الكفارات، باب: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها (الحديث ٢١٠٧)، تحفة الأشراف (٩١٢٢).

هو خير وليكفر عن يمينه) وفي رواية: (إذا حلف أحدكم على اليمين فرأى خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير) في هذه الأحاديث دلالة على من حلف على فعل شيء أو تركه، وكان الحنث خيراً من التماذي على اليمين، استحب له الحنث وتلزمه الكفارة، وهذا متفق عليه. وأجمعوا على أنه لا تجب عليه الكفارة قبل الحنث، وعلى أنه يجوز تأخيرها عن الحنث، وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين. واختلفوا في جوازها بعد اليمين وقبل الحنث، فجوزها مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً، وجماعات من التابعين وهو قول جماهير العلماء لكن قالوا: يستحب كونها بعد الحنث. واستثنى الشافعي التكفير بالصوم فقال: لا يجوز قبل الحنث لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان. وأما التكفير بالمال، فيجوز تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة. واستثنى بعض أصحابنا حنث المعصية فقال: لا يجوز تقديم كفارته، لأن فيه إعانة على المعصية، والجمهور على إجزائها بخير المعصية. وقال أبو حنيفة وأصحابه وأشهب المالكي: لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث بكل حال، ودليل الجمهور ظواهر هذه الأحاديث، والقياس على تعجيل الزكاة.

١٠٨/١١

قوله: (أتيت النبي ﷺ في رهط من الأشعريين نستحملة) أي نطلب منه ما يحملنا من الإبل ويحمل أفعالنا.

قوله: (فأمر لنا بثلاث ذود غر الذرى) وفي رواية: (بخمس ذود) وفي رواية: (بثلاثة ذود بقع الذرى).

أما الذرى: فبضم الذال وكسرهما وفتح الراء المخففة، جمع ذروة، بكسر الذال وضمها، وذروة كل شيء أعلاه، والبراد هنا الأسمنة. وأما الغر فهي البيض، وكذلك البقع المراد بها البيض، وأصلها ما كان فيه بياض وسواد ومعناه: أمر لنا بإبل بيض الأسمنة.

٤٢٤٠ - ٢/٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْأَهْمَدَانِيُّ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ ، قَالَ: أَخْبَرَنَا<sup>(١)</sup> أَبُو سَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أُرْسِلْتِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ لَهُمُ الْحُمْلَانَ ، إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ - وَهِيَ غَزْوَةُ تَبُوكَ . - فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنْ أَصْحَابِي أُرْسَلُونِي إِلَيْكَ / لِحَمْلِهِمْ ، فَقَالَ : « وَاللَّهِ ! لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ » . وَوَأَفْقَتُهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ وَلَا أَشْعُرُ ، فَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . وَمِنْ مَخَافَةٍ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيَّ ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي فَأَخْبَرْتُهُمْ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمْ أَلْبَثُ إِلَّا سَوِيعةً إِذْ سَمِعْتُ بِلَالًا ينادي : أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ! فَأَجَبْتُهُ ، فَقَالَ : أَجِبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِذَعْوِكَ ، فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « خُذْ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ ، وَهَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ ، وَهَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ ، - لَيْسَتْ أَبْعَرَةَ ابْتِاعَهُنَّ حِينَئِذٍ مِنْ سَعْدٍ - فَاَنْطَلِقْ بِهِنَّ / إِلَى أَصْحَابِكَ ، فَقُلْ : إِنَّ اللَّهَ - أَوْ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَحْمِلُكُمْ عَلَى هُنُؤْلَائِهِ ، فَأَرْكَبُوهُنَّ » .

٤٢٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة تبوك، وهي غزوة العسرة (الحديث ٤٤١٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأيمان والنذور، باب: اليمين فيما لا يملك، وفي المعصية، وفي الغضب (الحديث ٦٦٧٨)، تحفة الأشراف (٩٠٦٦).

وأما قوله: (بثلاث ذود) فهو من إضافة الشيء إلى نفسه. وقد يحتج به من يطلق الذود على الواحد، وسبق إيضاحه في كتاب الزكاة.

وأما قوله: (بثلاث) وفي رواية: (بخمسة) فلا منافاة بينهما إذ ليس في ذكر الثلاث نفي للخمس والزيادة مقبولة. ووقع في الرواية الأخيرة: (بثلاثة ذود) بإثبات الهاء، وهو صحيح يعود إلى معنى الإبل، وهو الأبعرة والله أعلم.

قوله ﷺ: (ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم) ترجم البخاري لهذا الحديث. قول تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> وأراد أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وهذا مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة. وقال الماوردي: معناه أن الله تعالى أتاني ما حملتكم عليه، ولو لا ذلك لم يكن عندي ما أحملكم عليه. قال القاضي: ويجوز أن يكون أوحى إليه أن يحملهم، أو يكون المراد دخولهم في عموم من أمر الله تعالى بالقسم فيهم والله أعلم.

قوله: (أسأله لهم الحملان) بضم الحاء أي الحمل.

قوله ﷺ: (خذ هذين القرينين) أي البعيرين المقرون أحدهما بصاحبه.

(١) سورة: الصافات، الآية: ٩٦.

(١) في المطبوعة: حنثنا.

قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَّ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَنْ يَكُنَّ، وَاللَّهِ! لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالََةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جِئْتُ سَأَلْتُهُ لَكُمْ، وَمَنْعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاهُ إِيَّايَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَنْظُرُوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ! إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدِّقٌ، وَلَنْ نَعْلَمَنَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَأَنْطَلَقَ أَبُو مُوسَى بِغَيْرِ مَنَّهُمْ، حَتَّى أَتَوْا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ، ثُمَّ إِعْطَاهُمْ بَعْدَ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّثَهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى، سِوَاءَ.

١٧ ع  
ب/١٥

٤٢٤١ - ٣/٩ - حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي يُوَيْبٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زُهْدِمِ الْجَرْمِيِّ، قَالَ أَبُو يُوَيْبٍ: وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنِّي لِحَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَائِدَتَيْهِ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، أَحْمَرٌ، شَبِيهُ بِالْمَوَالِيِّ، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ! فَتَلَكَّأَ. فَقَالَ: هَلُمَّ! فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَدِيرَتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أُطْعِمَهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ! أَحَدْتُكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ. فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَتَيْتُ

١٧ ع  
١/٦٦

٤٢٤١ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخس، باب: ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين ما سأل هوازن النبي ﷺ برضاعه فيهم فتحلل من المسلمين (الحديث ٣١٣٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: قدوم الأشعريين وأهل اليمن (الحديث ٤٣٨٥) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الذبائح والصيد، باب: لحم الدجاج (الحديث ٥٥١٧) مختصراً و (الحديث ٥٥١٨) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بأبائكم (الحديث ٦٦٤٩) و (الحديث ٦٦٨٠) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: اليمين فيما لا يملك وفي المعصية وفي الغضب (الحديث ٦٦٨٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: كفارات الأيمان، باب: الكفارة قبل الحث وبعده (الحديث ٦٧٢١) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الحديث ٧٥٥٥) مطولاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في أكل الدجاج (الحديث ١٨٢٦) و (الحديث ١٨٢٧) مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد، والذبائح، باب: إباحة أكل لحوم الدجاج (الحديث ٤٣٥٧) و (الحديث ٤٣٥٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأيمان والنذور، باب: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها (الحديث ٣٧٨٨)، تحفة الأشراف (٨٩٩٠).

قوله: (عن زهدم الجرمي) هو بزي مفتوحة، ثم هاء ساكنة، ثم دال مهملة مفتوحة.

قوله: (في لحم الدجاج رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه) فيه إباحة لحم الدجاج وملاذ الأطعمة. ويقع

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَهَبَ إِبِلٍ ، فَدَعَا بِنَا ، فَأَمَرَنَا بِخُمْسِ دَوْدَ عُرِّ الدَّرَى ، قَالَ : فَلَمَّا انْطَلَقْنَا ، قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ : أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ ، لَا يُبَارِكُ لَنَا ، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ ، وَإِنَّكَ خَلَفْتَ أَنْ لَا نَحْمِلَنَا ، ثُمَّ حَمَلْتَنَا ، أَقْنَيْتِ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « إِنِّي ، وَاللَّهِ ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَتَحَلَّلْتُمَهَا فَاَنْطَلَقُوا ، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى » .

١٧ ج  
ب/٦٦

٤٢٤٢ - ٤/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا / ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ ، قَالَ : كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّنَ وَدُ وَإِخَاءِهِ ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، فَقُرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

١٧ ج  
١/٦٧

٤٢٤٣ - ٥/١٠٠ - | وَ | حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعَدِيُّ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَابْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيَّةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا وَهَّيْبٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، وَالْقَاسِمِ ، عَنْ زَهْدَمِ الْجَرْمِيِّ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى / . وَاقْتَصَوْا جَمِيعاً الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ .

٤٢٤٤ - ٦/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا الصُّعْقُ - يَعْنِي : ابْنَ حَزْنٍ - ، حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ ، حَدَّثَنَا زَهْدَمُ الْجَرْمِيِّ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ ، وَسَاقِ

٤٢٤٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٤١).

٤٢٤٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٤١).

٤٢٤٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٤١).

قوله: (بنهب إبل) قال أهل اللغة: النهب الغنيمة، وهو يفتح النون، وجمعه نهاب بكسرها ونهوب بضمها، وهو مصدر بمعنى المنهوب كالخلاق بمعنى المخلوق.

قوله: (أغفلنا رسول الله ﷺ يمينه) هو بإسكان اللام أي جعلناه غافلاً، ومعناه: كنا سبب غفلة عن يمينه ونسيانه إياها، وما ذكرناه إياها لي أخذنا منه ما أخذنا، وهو ذاهل عن يمينه.

قوله: (حدثنا الصعق يعني ابن حزن قال حدثنا مطر الوراق عن زهدم) هو الصعق بفتح الصاد ويكسر ١١٢/١١

الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ : « إِنِّي ، وَاللَّهِ ! مَا نَسِيْتُهَا » .

٤٢٤٥ - ٧/١٠ - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ ضَرِيبِ بْنِ نُفَيْرِ الْقَيْسِيِّ ، عَنْ زُهْدَمَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، قَالَ : أَتَيْتَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ ، فَقَالَ : « مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ ، وَاللَّهِ ! مَا أَحْمِلُكُمْ » ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ ذُودٍ / بَقَعَ الذَّرَى ، فَقُلْنَا : إِنَّا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا ، فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْبَرْنَاهُ ، فَقَالَ : « إِنِّي لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، أَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » .

١٧٤  
ب/٦٧

٤٢٤٦ - ٨/٠٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى التَّمِيمِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، عَنْ أَبِيهِ ، حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ ، عَنْ زُهْدَمَ ، يُحَدِّثُ<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : كُنَّا مُشَاةً ، فَأَتَيْتَنَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ ، بِنَحْوِ حَدِيثِ جَرِيرٍ .

٤٢٤٧ - ٩/١١ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا<sup>(٢)</sup> مَرْوَانُ - يَعْنِي : ابْنَ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيِّ<sup>(٣)</sup> - ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أُعْتِمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ

٤٢٤٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٤١) .

٤٢٤٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٤١) .

٤٢٤٧ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (١٣٤٥٤) .

العين وإسكانها، والكسر أشهر. قال الدارقطني: الصعق ومطر ليسا قوين، ولم يسمعه مطر من زهدم، وإنما رواه عن القاسم عنه، فأستدركه الدارقطني على مسلم. وهذا الاستدلال فاسد، لأن مسلماً لم يذكره متصلاً، وإنما ذكره متابعاً للطرق الصحيحة السابقة. وقد سبق أن المتابعات يحتمل فيها الضعف، لأن الاعتماد على ما قبلها. وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه، وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعاً للصحيحة. وأما قوله إنهما ليسا قوين، فقد خالفه الأكثرون. فقال يحيى ابن معين وأبو زرعة: هو ثقة في الصعق. وقال أبو حاتم: ما به بأس. وقال هؤلاء الثلاثة في مطر الوراق هو صالح، وإنما ضعفوا روايته عن عطاء خاصة.

قوله: (عن ضريب بن نفير) أما ضريب فبضاد معجمة مصغر. وتقرير بضم النون وفتح القاف وآخره راء. هذا هو المشهور المعروف عن أكثر الرواة في كتب الأسماء. ورواه بعضهم بالقاف، وقيل: نفيق بالقاف وآخره لام.

قوله: (حدثنا أبو السليل) هو بفتح السين المهملة وكسر اللام، وهو ضريب بن نفير المذكور في الرواية الأولى. ١١٣/١١

رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَ الصُّبْيَةَ قَدْ نَامُوا ، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ ، مِنْ أَجْلِ صُبْيَتِهِ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَكَلَ . فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَأْتِهَا ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ » .

٤٢٤٨ - ١٠/١٢ - وحدثني أبو الطاهر، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: « من حلف على يمين، فرأى غيرها خيراً منها، فليأتها، فليكفر عن يمينه، وليفعل » .

٤٢٤٩ - ١١/١٣ - وحدثني زهير بن حرب، حدثنا ابن أبي أونس، حدثني عبد العزيز بن المطالب، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه » .

٤٢٥٠ - ١٢/١٤ - وحدثني القاسم بن زكرياء، حدثنا خالد بن مخلد، حدثني سليمان - يعني: ابن بلال -، حدثني سهيل في هذا الإسناد. بمعنى حديث مالك: « فليكفر يمينه، وليفعل الذي هو خير » .

٤٢٥١ - ١٣/١٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جرير، عن عبد العزيز - يعني: ابن ربيع -، عن نعيم بن طرفة، قال: جاء سائل إلى عدي بن حاتم، فسأله نفقة في ثمن خادم أو في بعض ثمن خادم، فقال: ليس عندي ما أعطيك / إلا درعي ومغفري، فأكتب إلى أهلي أن يعطوكها، قال: فلم يرض، فغضب عدي، فقال: | أما | والله! لا أعطيك شيئاً، ثم إن الرجل رضي، فقال: أما والله! لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: « من حلف على يمين ثم رأى أتقى لله منها، فليأت التقوى » ما حشنت يميني .

٤٢٤٨ - أخرجه الترمذي في كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في الكفارة قبل الحنث (الحديث ١٥٣٠)، تحفة الأشراف (١٢٧٣٨) .

٤٢٤٩ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٧٣٤) .

٤٢٥٠ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٦٧٣) .

٤٢٥١ - أخرجه الترمذي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الكفارة بعد الحنث (الحديث ٣٧٩٥) و(الحديث ٣٧٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الكفارات، باب: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها (الحديث ٢١٠٨)، تحفة الأشراف (٩٨٥١) .

قوله ﷺ: (من حلف على يمين ثم رأى أتقى لله فليأت التقوى) هو بمعنى الروايات السابقة: « فرأى خيراً منها فليأت الذي هو خير » .

٤٢٥٢ - ١٤/١٦ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، عَنْ نَيْمِ بْنِ طَرْفَةَ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْيَتْرِكْ يَمِينَهُ » .

١٧ ج  
ب/١٩  
٤٢٥٣ - ١٥/١٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفِ الْجَلْبَلِيِّ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ طَرِيفٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، عَنْ نَيْمِ الطَّائِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ ، فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَكْفُرْهَا ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » .

٤٢٥٤ - ١٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، عَنْ نَيْمِ الطَّائِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ : أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ .

١٧ ج  
١/٧٠  
٤٢٥٥ - ١٧/١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ نَيْمِ بْنِ طَرْفَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ ، وَأَنَّهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ مِائَةَ دِرْهَمٍ ، فَقَالَ : تَسْأَلُنِي مِائَةَ دِرْهَمٍ ، وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ ؟ وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » .

٤٢٥٦ - ١٨/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ نَيْمَ بْنَ طَرْفَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ (١) . وَزَادَ : وَلَكَ أَرْبَعُمِائَةٍ فِي عَطَائِي .

٤٢٥٧ - ١٩/١٩ - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ، حَدَّثَنَا

٤٢٥٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٥١) .

٤٢٥٣ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٥١) .

٤٢٥٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٥١) .

٤٢٥٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٥١) .

٤٢٥٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٥١) .

٤٢٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكُفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْمَعُونَ مِنْ لَيْلِكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ

(١) في المطبوعة: مثله .

ع ١٧  
ب ٧٠

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ أَكَلْتَ<sup>(١)</sup> إِلَيْهَا ، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْتِنْتَ عَلَيْهَا ، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ، وَاتَّبِ الْبَدِيَّ هُوَ خَيْرٌ » .

| قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجَلُودِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرَجِيُّ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ | .

٤٢٥٨ - ٢٠/١٠٠٠ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يُونُسَ ، وَمَنْصُورٍ ، وَحَمِيدٍ ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَابِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، فِي آخِرِينَ . ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ<sup>(٢)</sup> ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ،

رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك بين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ﴿ (الحديث ٦٦٢٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب: كفارات الأيمان، باب: الكفارة قبل الحث وبعده (الحديث ٦٧٢٢) ، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأحكام، باب: من لم يسأل الإمارة أعانته الله عليها (الحديث ٧١٤٦) وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من سأل الإمارة وكل إليها (الحديث ٧١٤٧) ، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: النهي على طلب الإمارة والحرص عليها (الحديث ٤٦٩٢) ، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الرجل يكفر قبل أن يحث (الحديث ٣٢٧٧) و (الحديث ٣٢٧٨) ، وأخرجه أيضاً في كتاب: الخراج والإمارة والقيء، باب: ما جاء في طلب الإمارة (الحديث ٢٩٢٩) ، وأخرجه الترمذي في كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها (الحديث ١٥٢٩) ، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الكفارة قبل الحث (الحديث ٣٧٩١) و (الحديث ٣٧٩٢) و (الحديث ٣٧٩٣) ، وأخرجه في الكتاب نفسه، باب: الكفارة بعد الحث (الحديث ٣٧٩٨) و (الحديث ٣٧٩٩) و (الحديث ٣٨٠٠) ، وأخرجه أيضاً في كتاب: آداب القضاة، باب: النهي عن مسألة الإمارة (الحديث ٥٣٩٩) مختصراً، تحفة الأشراف (٩٦٩٥) .

٤٢٥٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٥٧) .

قوله ﷺ: (يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها) هكذا هو في أكثر النسخ: «وكلت إليها» وفي بعضها: «أكلت إليها» بالهمزة. وفي هذا الحديث فوائد: منها كراهة سؤال الولاية، سواء ولاية الإمارة والقضاء والحبة وغيرها: ومنها بيان أن من سأل الولاية لا يكون معه إعانة من الله تعالى، ولا تكون فيه كفاية لذلك العمل، فينبغي أن لا يولى، ولهذا قال ﷺ: «لا تولي عملنا من طلبه أو حرص عليه» .

قوله: (حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا جرير إلى آخره) وقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث: «قال أبو أحمد الجلودي حدثنا أبو العباس الماسرجسي قال حدثنا شيبان بهذا» ومراده أنه علا برجل .

١١٦/١١

عَنْ أَبِيهِ . ح وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ . /  
كُلُّهُمْ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ . وَلَيْسَ فِي  
حَدِيثِ الْمُغْتَمِرِ عَنْ أَبِيهِ ، ذِكْرُ الْإِمَارَةِ .

#### ٩/٤ - باب: يمين الحالف على نية المستحلف

٤٢٥٩ - ١/٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ |  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، وَقَالَ عَمَرُو : حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي  
صَالِحٍ - ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ  
صَاحِبُكَ » . وَقَالَ عَمَرُو : « يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ » .

٤٢٥٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: المعارض في اليمين (الحديث ٣٢٥٥)، وأخرجه  
الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء أن اليمين على ما يصدقه صاحبه (الحديث ١٣٥٤)، وأخرجه ابن ماجه  
في كتاب: الكفارات، باب: من وري في يمينه (الحديث ٢١٢٠) و (الحديث ٢١٢١)، تحفة الأشراف (١٢٨٢٦).

#### باب: اليمين على نية المتحلف

٤٢٥٩ - ٤٢٦٠ - قوله ﷺ: (يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك) وفي رواية «اليمين على نية  
المستحلف» المتحلف بكسر اللام. وهذا الحديث محمول على الحلف باستحلاف القاضي، فإذا ادعى  
رجل على رجل حقاً، فحلفه القاضي فحلف، ووري فتوى غير ما نوى القاضي، أنعدت يمينه على مانواه  
القاضي، ولا تنفعه التورية، وهذا مجمع عليه، ودليله هذا الحديث والإجماع. فأما إذا حلف بغير  
استحلاف القاضي ووري، تنفعه التورية ولا يحث، سواء حلف ابتداء من غير تحليف، أو حلفه غير  
القاضي وغير نائبه في ذلك، ولا اعتبار بنية المستحلف غير القاضي. وحاصله أن اليمين على نية الحالف  
في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي، أو نائبه في دعوى توجهت عليه، فتكون على نية المتحلف،  
وهو مراد الحديث.

أما إذا حلف عند القاضي من غير استحلاف القاضي في دعوى، فلا اعتبار بنية الحالف، وسواء في  
هذا كله اليمين بالله تعالى، أو بالطلاق، والعناق، إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق أو بالعناق، تنفعه  
التورية، ويكون الاعتبار بنية الحالف، لأن القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعناق، وإنما يستحلف بالله  
تعالى.

وأعلم أن التورية وإن كان لا يحث بها، فلا يجوز فعلها حيث يبطل بها حق مستحق، وهذا مجمع  
عليه. هذا تفصيل مذهب الشافعي وأصحابه ونقل القاضي عياض عن مالك وأصحابه في ذلك اختلافاً  
وتفصيلاً، فقال: لا خلاف بين العلماء أن الحالف من غير استحلاف، ومن غير تعلق حق بيمينه، له نيته  
ويقبل قوله. وأما إذا حلف لغيره في حق، أو وثيقة متبرعاً، أو بقضاء عليه، فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر

٤٢٦٠ - ٢/٢١ - وَحَدَّثَنَا<sup>(١)</sup> أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ».

### ١٠/٥ - باب: الاستثناء

٤٢٦١ - ١/٢٢ - حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الرَّبِيعِ -، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ - وَهُوَ: ابْنُ زَيْدٍ -، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتْوَنَ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: لِأَطْوَفَنَّ عَلَيْهِنَّ اللَّيْلَةَ، فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَتَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوَلَدَتْ يَصْفَ.

٤٢٦٠ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٥٩).

٤٢٦١ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٤٢٥).

١١٧/١١ يمينه، سواء حلف متبرعاً باليمين أو باستحلاف. وأما فيما بينه وبين الله تعالى، فصيل: اليمين على نية المحلوف له، وقيل على نية الحالف وقيل إن كان مستحلفاً فعلى نية المحلوف له وإن كان متبرعاً باليمين فعلى نية الحالف وهذا قول عبد الملك وسحنون وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم وقيل عكسه، وهي رواية يحيى عن ابن القاسم، وقيل تنفعه نيته فيما لا يقضى به عليه ويفترق التبرع وغيره فيما يقضى به عليه وهذا مروى عن ابن القاسم أيضاً. وحكي عن مالك، أن ما كان من ذلك على وجه المكر والخديعة، فهو فيه إثم حائث. وما كان على وجه العذر فلا بأس به. وقال ابن حبيب عن مالك: ما كان على وجه المكر والخديعة فله نيته، وما كان في حق فهو على نية المحلوف له. قال القاضي: ولا خلاف في إثم الحالف بما يقع به حق غيره، وإن وري والله أعلم.

### باب: الاستثناء في اليمين وغيرها

٤٢٦١ - ٤٢٦٦ - ذكر في الباب حديث سليمان بن داود عليه السلام، وفيه فوائد: منها أنه يستحب للإنسان إذا قال سأفعل كذا، أن يقول إن شاء الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾<sup>(١)</sup> ولهذا الحديث. ومنها أنه إذا حلف وقال متصلاً بيمينته: إن شاء الله تعالى لم يحث بفعله المحلوف عليه، وإن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين لقوله ﷺ في هذا الحديث: «لو قال إن شاء الله لم يحث وكان دركاً لحاجته» ويشترط لصحة هذا الاستثناء شرطان: أحدهما: أن يقوله متصلاً باليمين والثاني: أن يكون نوى قبل فراغ اليمين أن يقول إن شاء الله تعالى. قال القاضي أجمع المالمون على أن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً، قال: ولو جاز منفصلاً كما روي عن بعض السلف، لم يحث أحد قط في يمين ولم يحثج إلى كفارة، قال: واختلصوا في الاتصال فقال مالك والأوزاعي

١١٨/١١

(١) سورة الكهف، الآية: ٦٣.

(١) في المطبوعة: وحدثنا.

إِنْسَانٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ كَانَ اسْتَنْتَى ، لَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا ، قَارِسًا ، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

٤٢٦٢ - ٢/٢٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، « عَلَيْهِ السَّلَامُ » (١) لِأَطِيفِ بْنِ (٢) اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً ، كُلُّهُنَّ ، تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ ، أَوِ الْمَلِكُ : قُلْ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمْ يَقُلْ ، وَتَسِي ، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةً مِنْ

٤٢٦٢ - أخرجه البخاري في كتاب: كسرات الأيمان، باب: الاستثناء في الأيمان (الحديث ٦٧٢٠)، تحفة الأشراف (١٣٥٣٥).

والشافعي والجمهور: هو أن يكون قوله إن شاء الله متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما، ولا نضر سكتة النفس. وعن طاوس وجماعة من التابعين، أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم. وقال عطاء: قدر حلبة ناقة. وقال سعيد بن جبير: بعد أربعة أشهر. وعن ابن عباس له الاستثناء أبداً متى تذكره.

وتأول بعضهم هذا المنقول عن هؤلاء، على أن مرادهم أنه يستحب له قول إن شاء الله تبركاً قال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ (١) ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحنث، أما إذا استثنى في الطلاق والعنق وغير ذلك سوى اليمين بالله تعالى فقال: أنت طالق إن شاء الله تعالى، أو أنت حر إن شاء الله تعالى، أو أنت علي كظهر أمي إن شاء الله تعالى، أو لزيد في ذمتي ألف درهم إن شاء الله، أو إن شفي مريض فلله علي صوم شهر إن شاء الله، أو ما أشبه ذلك، فمذهب الشافعي والكوفيين وأبي ثور وغيرهم، صحة الاستثناء في جميع الأشياء. كما أجمعوا عليها في اليمين بالله تعالى، فلا يحنث في طلاق، ولا عنق، ولا بتعقد ظهاره، ولا نذره، ولا إقراره ولا غير ذلك مما ينصل به قوله إن شاء الله. وقال مالك والأوزاعي: لا يصح الاستثناء في شيء من ذلك إلا اليمين بالله تعالى.

وقوله ﷺ: (لو قال إن شاء الله لم يحنث) فيه إشارة إلى أن الاستثناء يكون بالقول، ولا تكفي فيه النية. ١١٩/١١. وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى عن بعض المالكية: أن قياس قول مالك صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ.

قوله ﷺ: (فقال له صاحبه قل إن شاء الله) قد يحتج به من يقول بجواز انفصال الاستثناء. وأجاب الجمهور عنه، بأنه يحتمل أن يكون صاحبه قال له ذلك، وهو يعد في أثناء اليمين، أو أن الذي جرى منه ليس بيمين، فإنه ليس في الحديث تصريح بيمين والله أعلم.

(١-١) في المطبوعة: نبي الله.

(١) سورة: الكهف، الآية: ٢٤.

(٢) في المطبوعة: لأطوفن.

نِسَائِهِ إِلَّا وَاحِدَةً جَاءَتْ بِشِقِّ غُلَامٍ، قَالَ<sup>(١)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَخْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ».

٤٢٦٣ - ٣/١٠٠ - | وَاحِدَةً ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ

٤٢٦٣ - أخرجه البخاري في كتاب: كفارات الأيمان، باب: الاستثناء في الأيمان (الحديث ٦٧٢٠) تعليقا، تحفة الأشراف (١٣٦٨٢).

قوله ﷺ: (لأطوفن) وفي بعض النسخ: «لأطيفن الليلة» هما لغتان فصيحتان، طاف بالشيء وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه، فهو طائف ومطيف، وهو هنا كناية عن الجماع.

قوله ﷺ: (كان لسليمان ستون امرأة) وفي رواية: «سبعون» وفي رواية: «تسعون» وفي غير صحيح مسلم: «تسع وتسعون» وفي رواية: «مائة». هذا كله ليس بمتعارض، لأنه ليس في ذكر القليل نفي الكثير. وقد سبق بيان هذا مراراً، وهو من مفهوم العدد، ولا يعمل به عند جماهير الأصوليين. وفي هذا بيان ما خص به الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم، من القوة على إطفاء هذا في ليلة واحدة. وكان نبينا ﷺ يطوف على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة كما ثبت في الصحيح، وهذا كله من زيادة القوة والله أعلم.

قوله: (فحمل كل واحدة منهن فتلد كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله) هذا قاله على سبيل التمني للخير، وقصد به الآخرة، والجهاد في سبيل الله تعالى لا لغرض الدنيا.

قوله ﷺ: (فلم تحمل منهن إلا واحدة فولدت نصف إنسان) وفي رواية: جاءت بشق غلام قيل هو الجسد الذي ذكره الله تعالى، أنه ألقى على كرسية<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: (لو كان استثنى لولدت كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله تعالى) هذا محمول على أن النبي ﷺ أوحى إليه بذلك في حق سليمان، لا أن كل من فعل هذا يحصل له هذا. قوله ﷺ: (فقال له صاحبه أو الملك قل إن شاء الله فلم يقل ونسي) قيل: المراد بصاحبه الملك، وهو الظاهر من لفظه، وقيل: القرين صاحب له آدمي.

١٢٠/١١ وقوله: (نسي) ضبطه بعض الأئمة بضم النون وتشديد السين، وهو ظاهر حسن والله أعلم.

قوله ﷺ: (وكان دركاً له في حاجته) هو بفتح الراء، اسم من الإدراك أي لحاقاً قال الله تعالى: ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) في المطبوعة: فقال.

(٢) سورة: طه، الآية: ٧٧.

(١) لفظ: سورة: ص، الآية: ٣٤.

١٧٤  
ب/٧٢  
أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله/ أو نحوه.

٤٢٦٤ - ٣/٢٤ - وحدفنا عبد بن حميد، أخبرنا عبد الرزاق بن همام، أخبرنا معمر، عن ابن طلوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطيقن الليلة على سبعين امرأة، يلد<sup>(١)</sup> كل امرأة منهن غلاماً، يُقاتل في سبيل الله، فقبل له: قل: إن شاء الله، فلم يقل، فأطاف بهن، فلم يلد<sup>(٢)</sup> منهن، إلا امرأة واحدة، نصف إنسان. قال: فقال رسول الله ﷺ: «لو قال: إن شاء الله، لم يخنث، وكان دركاً لحاجته».

٤٢٦٥ - ٥/٢٥ - وحدفنا<sup>(٣)</sup> زهير بن حرب، حدثنا شبابة، حدثني ورقاء عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: / «قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة، كلها تأتي بفارس يُقاتل في سبيل الله، فقال له صاحبه: قل: إن شاء الله، فلم يقل: إن شاء الله، فطاف عليهن جميعاً، فلم تحمِل منهن إلا امرأة واحدة، فجاءت يشق زجل، وأيم الذي نفس محمد بيده! لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون».

٤٢٦٦ - ٦/٠٠٠ - وحدثنه سويد بن سعيد، حدثنا حفص بن ميسرة، عن موسى بن عفيف،

٤٢٦٤ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: قول الرجل لأطوفن الليلة على نسائي (الحديث ٥٢٤٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: الاستثناء (الحديث ٣٨٦٥) تحفة الأشراف (١٣٥١٨).  
٤٢٦٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٣٩٣٢).  
٤٢٦٦ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٣٩١٣).

قوله ﷺ: (وأيم الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله) فيه جواز اليمين بهذا اللفظ، وهو أيم الله، وأيمن الله، وأختلف العلماء في ذلك فقال مالك وأبو حنيفة: هو يمين وقال أصحابنا: إن نوى به اليمين، فهو يمين وإلا فلا.

قوله ﷺ: (لو قال إن شاء الله لجاهدوا) فيه جواز قول لو ولولا. قال القاضي عياض: هذا يستدل به على جواز قول لو ولولا قال وقد جاء في القرآن كثيراً وفي كلام الصحابة والملف وترجم البخاري على هذا باب ما يجوز من اللو والداخل فيه قول لوط ﷺ: ﴿لو أن لي بكم قوة﴾<sup>(١)</sup> وقول النبي ﷺ: (لو كنت راجعاً بغير بيعة لرجمت هذه ولو مدلي الشهر لواصلت ولو لا حدثان قومك بالكفر لأنتمت البيت على قواعد إبراهيم ولو لا

١٢١/١١

(3) في المطبوعة: وحدثنني.

(١) سورة: هود، الآية: ٨٠.

(1) في المطبوعة: تلذ.

(2) في المطبوعة: تلذ.

عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « كَلَّمَهَا تَحْمِيلُ غُلَامًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

الهجرة لكنت أمراً من الأنصار) وأمثال هذا قال: والذي يفهم من ترجمة البخاري وما ذكره في الباب من القرآن والآثار أنه يجوز استعمال لو ولولا فيما يكون للاستقبال مما امتنع من فعله لامتناع غيره وهو من باب الممتنع من فعله لوجود غيره وهو من باب لولا؛ لأنه لم يدخل في الباب سوى ما هو للاستقبال أو ما هو حق صحيح متيقن كحديث لولا الهجرة لكنت أمراً من الأنصار دون الماضي والمنقضي أو ما فيه اعتراض على الغيب والقدر السابق وقد ثبت في الحديث الآخر في صحيح مسلم قوله ﷺ: (وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل).

قال القاضي: قال بعض العلماء: هذا إذا قاله على جهة الحتم والقطع بالغيب أنه لو كان كذا لكان كذا من غير ذكر مشيئة الله تعالى والنظر إلى سابق قدره وخفي علمه علينا فأما من قاله: على التسليم ورد الأمر إلى المشيئة فلا كراهة فيه قال القاضي وأشار بعضهم إلى أن لولا بخلاف لو قال القاضي والذي عندي أنهما سواء إذا استعملتا فيما لم يحط به الإنسان علماً ولا هو داخل تحت مقدور قائلهما مما هو تحكم على الغيب واعتراض على القدر كما تبين عليه في الحديث ومثل قول المنافقين: ﴿لو أطاعونا ما قتلوا﴾<sup>(٦)</sup> ﴿لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا﴾<sup>(٧)</sup> ﴿لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا﴾<sup>(٨)</sup> فرد الله تعالى عليهم باطلهم فقال: ﴿فادعوا عن أنفسكم الموت إن كنتم صادقين﴾<sup>(٩)</sup> فمثل هذا هو المنهي عنه.

وأما هنا الحديث الذي نحن فيه فإنما أخبر النبي ﷺ فيه عن يقين نفسه أن سليمان لو قال إن شاء الله لجاهدوا إذ ليس هذا مما يدرك بالظن والاجتهاد وإنما أخبر عن حقيقة أعلمه الله تعالى بها وهو نحو قوله ﷺ: (لولا بنو إسرائيل لم يختر اللحم ولولا حواء لم تخن امرأة زوجها) فلا معارضة بين هذا وبين حديث النهي عن لو وقد قال الله تعالى: ﴿قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليه القتل إلى مضاجعهم﴾<sup>(١٠)</sup> ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهو عنه﴾<sup>(١١)</sup> وكذلك ما جاء من لولا كقوله تعالى: ﴿لولا كتاب من الله سبق لمسكم﴾<sup>(١٢)</sup> ﴿ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا﴾<sup>(١٣)</sup> ﴿فلولا أنه كان من المسبحين \* لليبث في بطنه﴾<sup>(١٤)</sup> لأن الله تعالى مخبر في كل ذلك عما مضى أو يأتي عن علم خبيراً قطعياً وكل ما يكون من لو ولولا مما يخبر به الإنسان عن علة امتناعه من فعله مما يكون فعله في قدرته فلا كراهة فيه لأنه إخبار حقيقة عن امتناع شيء لسبب شيء وحصول شيء لامتناع شيء وتأتي لو غالباً لبيان السبب الموجب أو النافي فلا كراهة في كل ما كان من هذا إلا أن يكون كاذباً في ذلك كقول المنافقين ﴿لو نعلم قتالاً لاتبعناكم﴾<sup>(١٥)</sup> والله أعلم.

(٦) سورة: الأنعام، الآية: ٢٨.

(٧) سورة: الأنفال، الآية: ٦٨.

(٨) سورة: الزخرف، الآية: ٣٣.

(٩) سورة: الصافات، الآيتان: ١٤٣ - ١٤٤.

(١٠) سورة: آل عمران، الآية: ١٦٧.

(١) سورة: آل عمران، الآية: ١٦٨.

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٦.

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ١٦٨.

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٤.

## ١١/٦ - باب: النهي عن الإصرار على اليمين ، فيما يتأذى به أهل

الحالف ، مما ليس بحرام

٥٢٦٧ - ١/٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ / عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَاللَّهِ ! لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ ۱۱ فِي أَهْلِهِ ، أَثْمَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .

١٧ ج  
ب/٧٣

## ١٢/٧ - باب: نذر الكافر ، وما يفعل فيه إذا أسلم

٤٢٦٨ - ١/٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ

٤٢٦٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ - إلى قوله - كذلك بين الله لكم آياته لعلكم تشكرون﴾ (الحديث: ٦٦٢٥)، تحفة الأشراف (١٤٧١٢).

٤٢٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف: باب: الاعتكاف ليلاً (الحديث: ٢٠٣٢)، تحفة الأشراف (٨١٥٧).

باب: النهي عن الإصرار على اليمين فيما

يتأذى به أهل الحالف مما ليس بحرام

٤٢٦٧ - قوله ﷺ: (لأن يلجأ أحدكم بيمينه في أهله أثم له عند الله من أن يعطي كفارته التي فرض الله ﷻ). أما قوله ﷺ: (لأن) فيفتح اللام، وهو لام القسم.

وقوله ﷺ: (يلج) هو يفتح الباء واللام وتشديد الجيم. وأثم بهمزة ممدودة وثاء مثلثة أي أكثر إثماً ومعنى الحديث، أنه إذا حلف يميناً تتعلق بأهله، ويتضررون بعدم حنثه، ويكون الحنث ليس بمعصية، فينبغي له أن يحنث، فيفعل ذلك الشيء ويكفر عن يمينه، فإن قال: لا أحنث بل أتورع عن ارتكاب الحنث، وأخاف الإثم فيه، فهو مخطيء بهذا القول، بل استمراره في عدم الحنث، وإدامة الضرر على أهله أكثر إثماً من الحنث. واللجاج في اللغة هو الإصرار على الشيء فهذا مختصر بيان معنى الحديث، ولا بد من تنزيله على ما إذا كان الحنث ليس بمعصية كما ذكرناه.

وأما قوله ﷺ: (أثم) فخرج على لفظ المفاعلة المقضية للاشتراك في الإثم، لأنه قصد مقابلة اللفظ على زعم الحالف وتوهمه، فإنه يتوهم أن عليه إثماً في الحنث، مع أنه لا إثم عليه، فقال ﷺ وسلم «الإثم عليه في اللجاج أكثر لو ثبت الإثم» والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

باب: نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم

٤٢٦٨ - ٤٢٧٣ - فيه حديث عمر رضي الله عنه: (أنه نذر أن يعتكف ليلة في الجاهلية) وفي رواية: (نذر

- وَاللَّفْظُ لِرُؤْيَيْهِ - ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ : ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ - ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ عُمَرَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي تَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، قَالَ : « فَأَوْفِ بِتَذْرِكَ » .

٤٢٦٩ - ٢/٠٠٠ - | و | حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي : الثَّقَفِيُّ - . ح وَحَدَّثَنَا/ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، | وَأَقَالَ حَفْصٌ ، مِنْ بَيْنِهِمْ : عَنْ عُمَرَ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ . أَمَا أَبُو أَسَامَةَ وَالثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثَيْهِمَا : اِعْتِكَافُ لَيْلَةٍ ، وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ قَالَ<sup>(١)</sup> : جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ ، ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ .

ع ١٧  
١/٧٤

٤٢٦٩ - حديث أبي سعيد الأشج، أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم (الحديث ٢٠٤٣)، تحفة الأشراف (٧٨٢٨). وحديث محمد بن المثنى، انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (٨٠٣٩). وحديث أبي بكر بن أبي شيبة، أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: من لم ير عليه إذا اعتكف صوماً (الحديث ٢٠٤٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: من نذر في الجاهلية ثم أدرك الإسلام (الحديث ٣٣٢٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في وفاة النذر (الحديث ١٥٣٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا نذر ثم أسلم قبل أن يفى (الحديث ٣٨٢٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: في اعتكاف يوم أوليلة (الحديث ١٧٧٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الكفارات، باب: الوفاء بالنذر (الحديث ٢١٢٩)، تحفة الأشراف (١٠٥٥٠)، وحديث محمد بن عمرو بن جبلة، انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٩١٦).

اعتكاف يوم فقال له النبي ﷺ أوفِ بتذكرك). اختلف العلماء في صحة نذر الكافر، فقال مالك وأبو حنيفة وسائر الكوفيين وجمهور أصحابنا: لا يصح. وقال المغيرة المخزومي وأبو ثور والبخاري وابن جرير وبعض أصحابنا: يصح. ووجههم ظاهر حديث عمر. وأجاب الأولون عنه أنه محمول على الاستحباب أي يستحب لك أن تفعل الآن مثل ذلك الذي نذرت في الجاهلية. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في صحة الاعتكاف بغير صوم، وفي صحته بالليل كما يصح بالنهار، سواء كانت ليلة واحدة، أو بعضها، أو أكثر. ودليله حديث عمر هذا. وأما الرواية التي فيها اعتكاف يوم، فلا تخالف رواية اعتكاف ليلة لأنه يحتمل أنه سأله عن اعتكاف ليلة وسأله عن اعتكاف يوم، فأمره بالوفاء بما نذر، فحصل منه صحة اعتكاف الليل وحده. ويؤيده رواية نافع عن ابن عمر: «أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام

(١) في المطبوعة: فقال.

٤٢٧٠ - ٣/٢٨ - | و إحدثنني أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله بن وهب، حدثنا جرير بن حازم: أن أيوب حدثه: أن نافعاً حدثه: أن عبد الله بن عمر حدثه: أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ، وهو بالجمرات، بعد أن رجع من الطائف، فقال: يا رسول الله! إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام، فكيف ترى؟ قال: «أذهب فاعتكف يوماً».

قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطاه جارية من الخمس، فلما أعتق رسول الله ﷺ سبأيا الناس، سمع عمر بن الخطاب أصواتهم يقولون: أعتقنا رسول الله ﷺ، فقال: ما هذا؟ فقالوا: أعتق رسول الله ﷺ سبأيا الناس، فقال عمر: يا عبد الله! اذهب إلى تلك الجارية فخل سبيلها.

١٧٤  
ب/٧٤

٤٢٧١ - ٤/٠٠٠ - | و إحدثننا عبد بن حميد، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: لما قفل النبي ﷺ من حنين سأل عمر رسول الله ﷺ عن نذر كان نذره في الجاهلية، اعتكاف يوم، ثم ذكر بمعنى حديث جرير بن حازم.

٤٢٧٢ - ٥/٠٠٠ - وحدثنا أحمد بن عبد الصبي، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أيوب، عن نافع، قال: ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله ﷺ من الجمرات، فقال: لم يعتمر منها، قال:

١٧٤  
١/٧٥

٤٢٧٠ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفه قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه (الحديث ٣١٤٤) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: قول الله تعالى ﴿يوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم ولتكم مدبرين ثم أنزل الله سكينته - إلى قوله - غفور رحيم﴾ (الحديث ٤٣٢٠) بنحوه مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا نذر ثم أسلم قبل أن يفي (الحديث ٣٨٣٠)، مختصراً، تحفة الأشراف (٧٥٢١).

٤٢٧١ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٧٠).

٤٢٧٢ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٧٠).

١٢٤/١١ فسأل رسول الله ﷺ فقال له أوف [بندرك] (١) فاعتكف عمر ليلة رواه الدارقطني وقال: إسناده ثابت، هذا مذهب الشافعي وبه قال الحسن البصري وأبو ثور وداود وابن المنذر، وهو أصح الروايتين عن أحمد. قال ابن المنذر وهو مروى عن علي وابن مسعود. وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق في رواية عنهما: لا يصح إلا بصوم، وهو قول أكثر العلماء.

قوله: (ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله ﷺ من الجمرات فقال لم يعتمر منها) هذا محمول على

(١) محرفي الأصل، والتصويب من نسخة ش وك.

وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اعْتِكَافٍ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ .  
 ٤٢٧٣ - ٦/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ / الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ ،  
 حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
 إِسْحَاقَ . كِلَاهُمَا ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي النَّذْرِ . وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً :  
 اعْتِكَافٌ يَوْمٌ .

### ١٣/٨ - باب: صحبة المماليك ، وكفارة من لطم عبده

٤٢٧٤ - ١/٢٩ - حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنِ الْجَمْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ ، عَنْ فِرَاسٍ ،  
 عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ : أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ ، وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا ، قَالَ :  
 فَاتَّخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُرُودًا أَوْ شَيْئًا ، فَقَالَ : مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا ، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يَعْتِقَهُ » .

٤٢٧٥ - ٢/٣٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ / - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
 مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ فِرَاسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ذَكْوَانَ يُحَدِّثُ ، عَنْ زَادَانَ ، أَنَّ  
 ابْنَ عُمَرَ دَعَا بِغُلَامٍ لَهُ ، فَرَأَى يَظْهَرُهُ أَثْرًا ، فَقَالَ لَهُ : أَوْجَعْتُكَ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : فَأَنْتَ عَتِيقٌ .

٤٢٧٣ - انفرد به مسلم ، تحفة الأشراف (٨٤١١) .

٤٢٧٤ - أخرجه أبو داود في كتاب : الأدب ، باب : في حق المملوك (الحديث ٥١٦٨) ، تحفة الأشراف (٦٧١٧) .

٤٢٧٥ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٧٤) .

نفى علمه أي أنه لم يعلم ذلك . وقد ثبت أن النبي ﷺ اعتمر من الجعرانة ، والإثبات مقدم على النفي ، لما  
 فيه من زيادة العلم . وقد ذكر مسلم في كتاب الحج اعتمار النبي ﷺ من الجعرانة عام حنين ، من رواية  
 أنس رضي الله عنه والله أعلم .

١٢٦/١١

### باب : صحبة المماليك

٤٢٧٤ - ٤٣١٣ - قوله ﷺ : (من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه) قال العلماء : في هذا الحديث  
 الفرق بالمماليك ، وحسن صحبتهم ، وكف الأذى عنهم ، وكذلك في الأحاديث بعده . وأجمع المسلمون ،  
 على أن عتقه بهذا ليس واجباً ، وإنما هو مندوب رجاء كفارة ذنبه . فيه إزالة إثم ظلمه ومما استدلوا به لعدم  
 وجوب إعتاقه ، حديث سويد بن مقرن بعده «أن النبي ﷺ أمرهم حين لطم أحدهم خادمهم بعتقها قالوا  
 ليس لنا خادم غيرها قال فليستخدموها فإذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها» قال القاضي عياض : وأجمع

قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: مَالِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزِنُ هَذَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ، حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنْ كَفَّارَتَهُ أَنْ يَعْتِقَهُ».

٤٢٧٦ - ٣/١٠٠ - | وَاِحْدَثْنَا | هـ | أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، كِلَاهُمَا ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ فِرَاسٍ . بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ وَأَبِي عَوَانَةَ . أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَهْدِيٍّ / فَذَكَرَ فِيهِ : « حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ » . وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ : « مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ » . وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّ .

١٧ ج  
ب/٧٦

٤٢٧٧ - ٤/٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْلِيلٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ ، قَالَ : لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَبَتْ ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظُّهْرِ فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي ، فَدَعَاهُ وَدَعَانِي ، ثُمَّ قَالَ : امْتَثِلْ مِنِّي ، فَعَفَا ، ثُمَّ قَالَ : كُنَّا ، بَنِي مُقَرَّبٍ ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ

٤٢٧٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٧٤).

٤٢٧٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في حق المملوك (الحديث ٥١٦٦) و (الحديث ٥١٦٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النور والأيمان، باب: الرجل يلطم خادمه (الحديث ١٥٤٢)، تحفة الأشراف (٤٨١١).

العلماء أنه لا يجب إعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاه مثل هذا الأمر الخفيف، قال: واختلفوا فيما كثر من ذلك، وشنع من ضرب مبرح منهك لغير موجب لذلك، أو حرقه بنار، أو قطع عضواً له، أو أفسده أو نحو ذلك مما فيه مثلة فذهب مالك وأصحابه والليث إلى عتق العبد على سيده بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السلطان على فعله. وقال سائر العلماء: لا يعتق عليه واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة، أو لحية العبد واحتج مالك بحديث ابن عمرو بن العاص في الذي جب عبده فأعتقه النبي ﷺ.

قوله ﷺ: (من ضرب غلاماً له حدّاً لم يأتِهِ أو لطمه فإن كفارته أن يعتقه) هذه الرواية مبينة أن المراد بالأولى من ضربه بلا ذنب ولا على سبيل التعليم والأدب.

١٢٧/١١

قوله: (أن ابن عمر أعتق مملوكاً فأخذ من الأرض عوداً أو شيئاً فقال ما فيها من الأجر ما يسوي هذا إلا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه) هكنا وقع في معظم النسخ: «ما يسوي» وفي بعضها: «ما يساوي» بالألف وهذه هي اللغة الصحيحة المعروفة، والأولى عدما أهل اللغة في لحن العوام. وأجاب بعض العلماء عن هذه اللفظة، بأنها تعبير من بعض الرواة، لا أن ابن عمر نطق بها، ومعنى كلام ابن عمر، أنه ليس في إعتاقه أجر المعتق تبرعاً، وإنما عتقه كفارة لضربه، وقيل: هو استثناء مقطوع، وقيل: بل هو متصل ومعناه: ما أعتقه إلا لأني سمعت كذا.

قوله: (لطمت مولى لنا فهربت ثم جئت قبيل الظهر فصليت خلف أبي فدعاه ودعاني ثم قال امثل منه فعفا).

وَاحِدَةً ، فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « أَعْتَقُوهَا » . قَالُوا : لَيْسَ لَهُمْ خَادِمٌ غَيْرُهَا ، قَالَ : « فَلْيَسْتَحْدِمُوهَا ، فَإِذَا اسْتَفْتَوْا عَنْهَا ، / فَلْيَخْلُوهَا سَبِيلَهَا » .

١٧ ع

١/٧٧

٤٢٧٨ - ٥/٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ إِفْرِيحَ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ ، قَالَ : عَجَلَ شَيْخٌ فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ ، فَقَالَ لَهُ سُؤَيْدُ بْنُ مَقْرَنٍ : عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا حُرٌّ وَجْهَهَا ، لَقَدْ رَأَيْتِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مَقْرَنٍ ، مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةٌ ، لَطَمَهَا أَصْفَرْنَا ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعْتَقَهَا .

٤٢٧٩ - ٦/١٠٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ ، قَالَ : كُنَّا نَبِيعُ الْبُرِّ فِي دَارِ سُؤَيْدِ بْنِ مَقْرَنٍ ، أَخِي التَّعْمَانِ بْنِ مَقْرَنٍ ، فَخَرَجَتْ جَارِيَةٌ ، فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مِمَّنَّا كَلِمَةً ، / فَلَطَمَهَا ، فَغَضِبَ سُؤَيْدٌ . فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ إِفْرِيحَ .

١٧ ع

١/٧٧

٤٢٨٠ - ٧/٣٣ - | وَ | حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ :

٤٢٧٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٧٧) .

٤٢٧٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٧٨) .

٤٢٨٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٧٨) .

قوله : (امتثل) قيل معناه : عاقبه قصاصاً ، وقيل : افعل به مثل ما فعل بك ، وهذا محمول على تطيب نفس المولى المضروب ، وإلا فلا يجب القصاص في اللطمة ونحوها ، وإنما واجبة التعزير ، لكنه تبرع فأمكت من القصاص فيها . وفيه الفرق بالموالي واستعمال التواضع .

قوله : (ليس لنا إلا خادم واحدة) هكذا هو في جميع النسخ والخادم بلا هاء ، يطلق على الجارية كما ١٢٨/١١ يطلق على الرجل ، ولا يقال خادمة بالهاء إلا في لغة شاذة قليلة ، أوضحتها في تهذيب الأسماء واللغات .

قوله : (هلال بن يساف) هو بفتح الياء وكسرها ويقال أيضاً أساف .

قوله : (عجز عليك إلا حر وجهها) معناه : عجزت ولم تجد أن تضرب إلا حر وجهها ، وحر الوجه صفته وما رقى من بشرته ، وحر كل شيء أفضله وأرفعه ، قيل ويحتمل أن يكون مراده بقوله عجز عليك أي امتنع عليك ، وعجز بفتح الجيم على اللغة الفصيحة ، وبها جاء القرآن : ﴿عجزت أن أكون مثل هذا الغراب﴾<sup>(١)</sup> ويقال بكسرها .

قوله : (فأمرنا رسول الله ﷺ أن نعتها) هذا محمول على أنهم كلهم رضوا بعقتها وتبرعوا به وإلا فاللطمة إنما كانت من واحد منهم فسمحوا له بعقتها تكفيراً لذنبه .

قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدِّرِ: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو شُعْبَةَ الْعِرَاقِيُّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ مِقْرَانَ: أَنَّ جَارِيَةَ لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ، فَقَالَ لَهُ سُوَيْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتَنِي، وَإِنِّي لَسَابِعُ إِخْوَةِ لِي، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَنَا خَادِمٌ غَيْرُ وَاجِدٍ، فَعَمَدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهُ.

٤٢٨١ - ٨/٠٠٠ - وحدثناه إسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن المثنى، عن وهب بن جرير،

أخبرنا شعبة، / قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدِّرِ: مَا اسْمُكَ؟ فَذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ.

١٧ ج  
١/٧٨

٤٢٨٢ - ٩/٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي: ابْنَ زِيَادٍ -، حَدَّثَنَا

الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ: كُنْتُ أَضْرِبُ لِي (١)

غُلَامًا (٢) بِالسُّوْطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي: «اعْلَمْ، أبا مسعود!»، فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنْ

الْغَضَبِ، قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي، إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: «اعْلَمْ، أبا مسعود!

اعْلَمْ، أبا مسعود!». قَالَ: فَالْقَيْتُ السُّوْطَ مِنْ يَدِي. فَقَالَ: «اعْلَمْ، أبا مسعود! أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَقْدَرُ

عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ»، قَالَ فَقُلْتُ: / لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

١٧ ج  
١/٧٨

٤٢٨٣ - ١٠/٠٠٠ - | أَوْ أَحَدَثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ. ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ

حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَهُوَ: الْمَعْمَرِيُّ -، عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ،

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو

٤٢٨١ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٧٨).

٤٢٨٢ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: النهي عن ضرب الخدم وشتيمهم (الحديث ١٩٤٨)، تحفة

الأشراف (١٠٠٠٩).

٤٢٨٣ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٨٢).

قوله: (أما علمت أن الصورة محرمة) فيه إشارة إلى ما صرح به في الحديث الآخر: «إذا ضرب

١٢٩/١١ أحدكم العبد فليجتب الوجه إكراماً له»، لأن فيه محاسن الإنسان وأعضائه اللطيفة، وإذا حصل فيه شين أو أثر كان أقيح.

قوله في حديث أبي مسعود: (إنه ضرب غلامه بالسوط فقال له النبي ﷺ اعلم أبا مسعود أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام) فيه الحث على الرفق بالمملوك، والوعظ، والتنبيه على استعمال العفو، وكظم الغيظ، والحكم كما يحكم الله على عباده.

قوله: (حدثنا محمد بن حميد المعمرى) هو بفتح الميم وإسكان العين، قيل له المعمرى، لأنه رجل

١٣٠/١١

(١) في المطبوعة: غلاماً لي.

عَوَانَةٌ ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِإِسْنَادِ عَبْدِ الرَّاجِدِ ، نَحْوَ حَدِيثِهِ ، غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ : فَسَقَطَ مِنْ يَدِي السُّوْطُ ، مِنْ هَيْبَةٍ .

٤٢٨٤ - ١١/٣٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي ، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا/ : « اَعْلَمْ ، أبا مَسْعُودٍ ! لَهِ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ » ، فَالْتَمْتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هُوَ حُرٌّ لِرُؤُوسِهِ اللَّهِ . فَقَالَ : « أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ ، لَلْفَحْتُكَ النَّارَ ، أَوْ لَمَسْتُكَ النَّارَ » .

٤٢٨٥ - ١٢/٣٦ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَ(١) مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (٢) - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ : أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ غُلَامَهُ ، فَجَعَلَ يَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ ، قَالَ : فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ ، فَقَالَ : أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ ، فَتَرَكَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَاللَّهِ ! لَهِ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ » قَالَ : فَأَعْتَقَهُ .

٤٢٨٦ - ١٣/١٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ /بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي: ابْنَ جَعْفَرٍ-، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ ، أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

#### ١٤/٩ - باب: التخليط على من قذف مملوكه بالزنى

٤٢٨٧ - ١/٣٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

٤٢٨٤ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٨٢) .

٤٢٨٥ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٨٢) .

٤٢٨٦ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٨٢) .

٤٢٨٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: قذف العبيد (الحديث ٦٨٥٨)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في حق المملوك (الحديث ٥١٦٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: النهي عن ضرب الخدم وشتيمهم (الحديث ١٩٤٧)، تحفة الأشراف (١٣٦٢٤) .

إلى معمر بن راشد، وقيل لأنه كان يتبع أحاديث معمر .

قوله: (عن أبي مسعود أنه كان يضرب غلامه فجعل يقول أعوذ بالله فجعل يضربه فقال أعوذ برسول الله فتركه) قال العلماء: لعله لم يسمع استعاذته الأولى لشده غضبه، كما لم يسمع نداء النبي ﷺ، أو يكون لما استعاذ برسول الله ﷺ تنبه لمكانه .

نُمَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ عَزْوَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نُعْمٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رضي الله عنه : « مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَى يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ » .

٤٢٨٨ - ٢/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنَا | ه | أَبُو كَرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنَا <sup>(١)</sup> زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَزْوَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَفِي حَدِيثَيْهِمَا : سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه ، / نَبِيِّ التَّوْبَةِ .

١٧٤  
١/٨٠

١٥/١٠ - باب: إطعام المملوك مما يأكل ، وإلباسه مما يلبس ،

ولا يكلفه ما يغلبه

٤٢٨٩ - ١/٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ ، قَالَ : مَرَرْنَا بِأَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ ، فَقُلْنَا : يَا أَبَا ذَرٍّ ! لَوْ جَعَلْتَ

٤٢٨٨ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٨٧) .

٤٢٨٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بلزكها إلا بالشرك (الحديث ٣٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: العتق، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: «والعبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون» (الحديث ٢٥٤٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: ما ينهى عن السباب واللعن (الحديث ٦٠٥٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في حق المملوك (الحديث ٥١٥٧) و (الحديث ٥١٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الإحسان إلى الخدم (الحديث ١٩٤٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأدب، باب: ما جاء في الإحسان إلى المملوك (الحديث ٣٦٩٠) مختصراً، تحفة الأشراف (١١٩٨٠) .

قوله رضي الله عنه: (من قذف مملوكه بالزنا يقام عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال) فيه إشارة إلى أنه لا حد على قاذف العبد في الدنيا، وهذا مجمع عليه، لكن يعزر قاذفه، لأن العبد ليس بمحصن وسواء في هذا كله من هو كامل الرق، وليس فيه سبب حرية والمدير والمكاتب وأم الولد ومن بعضه حر. هذا في حكم الدنيا، أما في حكم الآخرة فيستوفى له الحد من قاذفه، لاستواء الأحرار والعبيد في الآخرة.

قوله: (سمعت أبا القاسم نبي التوبة) قال القاضي: وسمي بذلك، لأنه بعث صلى الله عليه وسلم بقبول التوبة بالقول والاعتقاد، وكانت توبة من قبلنا بقتل أنفسهم قال: ويحتمل أن يكون المراد بالتوبة الإيمان والرجوع عن الكفر إلى الإسلام. وأصل التوبة الرجوع.

قوله: (عن المعرور بن سويد) هو بالعين المهملة وبالراء المكسرة.

بَيْنَهُمَا كَانَتْ حُلَّةٌ ، فَقَالَ : إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً ، فَعَبَّرْتُهُ بِأُمِّهِ ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَقِيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ ! إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ » .  
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَنْ سَبَّ الرَّجَالَ سَبَّوْا أَبَاهُ وَأُمَّهُ ، قَالَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ ! إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ، فَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ ، وَالْبَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ ، وَلَا تَكْلَفُوهُمْ / مَا يَغْلِبُهُمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ » .

١٧ ع

ب/٨٠

٤٢٩٠ - ٢/٣٩ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو

٤٢٩٠ - تقدم تخريجه بعث الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٨٩) .

قوله: (لو جمعت بينهما كانت حلة) إنما قال ذلك، لأن الحلة عند العرب ثوبان، ولا تطلق على ثوب واحد.

قوله في حديث أبي ذر: (كان بيني وبين رجل من إخواني كلام وكانت أمه أعجمية فعبرته بأمه فلقيت النبي ﷺ فقال يا أبا ذر إنك امرؤ فيك جاهلية).

أما قوله: (رجل من إخواني) فمعناه: رجل من المسلمين. والظاهر أنه كان عبداً، وإنما قال من إخواني، لأن النبي ﷺ قال له: «إخوانكم خولكم فمن كان أخوه تحت يده».

قوله ﷺ: (فيك جاهلية) أي: هذا التعبير من أخلاق الجاهلية، فيك خلق من أخلاقهم.

وينبغي للمسلم أن لا يكون فيه شيء من أخلاقهم؛ ففيه النهي عن التعيير، وتقصيص الأبياء (١١/١٣٢) والامهات، وأنه من أخلاق الجاهلية.

قوله: (قلت يا رسول الله من سب الرجال سبوا أباه وأمه قال يا أبا ذر إنك امرؤ فيك جاهلية) معنى كلام أبي ذر الاعتذار عن سبه أم ذلك الإنسان يعني أنه سبني ومن سب إنساناً سب ذلك الإنسان أبا الساب وأمه فأنكر عليه النبي ﷺ وقال هذا من أخلاق الجاهلية وإنما يباح للمسبب أن يسب الساب نفسه بقدر ما سبه ولا يتعرض لأبيه ولا لأمه.

قوله ﷺ: (هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فاطعموهم مما تأكلون والبسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم) الضمير في هم إخوانكم يعود إلى المماليك والأمر بإطعامهم مما يأكل السيد والباسهم مما يلبس محمول على الاستحباب لا على الإيجاب وهذا بإجماع المسلمين وأما فعل أبي ذر في كسوة غلامه مثل كسوته فعمل بالمتحجب وإنما يجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص سواء كان من جنس نفقة السيد ولباسه أو دونه أو فوفه حتى لو فتر السيد على نفسه تقثيراً خارجاً عن عادة أمثاله إما زهداً وإما شحاً لا يحل له التقثير على المملوك والزمامه وموافقته إلا برضاه وأجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يكلفه من العمل ما لا يطيقه فإن كان ذلك لزمه إعانته بنفسه أو بغيره.

مُعَاوِيَةَ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، كَلَّمَهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا  
الإِسْنَادِ ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ : « إِنَّكَ امرؤُ فَيْكِ جَاهِلِيَّةٌ » ، قَالَ قُلْتُ :  
عَلَى خَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكِبَرِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ : « نَعَمْ عَلَى خَالِ سَاعَتِكَ  
مِنَ الْكِبَرِ » . وَفِي حَدِيثِ عَيْسَى : « فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِيهِ فَلْيَبِعْهُ » . وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ : « فَلْيَبِعْهُ  
عَلَيْهِ » . وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ : « فَلْيَبِعْهُ » . وَلَا : « فَلْيَبِعْهُ » . انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ :  
« وَلَا يُكَلِّفُهُ مَا يَغْلِيهِ » .

٤٢٩١ - ٣/٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى /، وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ وَاصِلِ الْأَخْذَبِ ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ أَبَا  
ذَرٍّ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَابِهِ بِثَلَاثٍ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : فَذَكَرَ أَنَّهُ سَابَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَعَبَّرَهُ بِأَمِّهِ ، قَالَ : فَاتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ :  
« إِنَّكَ امرؤُ فَيْكِ جَاهِلِيَّةٌ ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلَاؤُكُمْ ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ  
يَدَيْهِ فَلْيَطْعَمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ ، وَلْيَلْبَسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِيهِمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ /  
عَلَيْهِ » .

٤٢٩٢ - ٤/٤١ - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا  
عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ : أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ الْأَشَجِّ حَدَّثَهُ ، عَنِ الْعَجَلَانِ مَوْلَى فَاطِمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ » .

٤٢٩١ - تقدم تخريجه (الحديث ٤٢٨٩).

٤٢٩٢ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤١٣٦).

قوله: (فإن كلفه ما يغليه فليبعه) وفي رواية: (فليبعه عليه) وهذه الثانية، هي الصواب الموافقة لباقي  
الروايات، وقد قيل إن هذا الرجل المسبوب هو بلال المؤذن.

قوله ﷺ: (للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق) هو موافق لحديث أبي ذر، وقد  
شرحناه. والكسوة بكسر الكاف وضمها، لغتان الكسر أفصح. وبه جاء القرآن<sup>(١)</sup>، ونبه بالطعام والكسوة  
على سائر المؤمن التي يحتاج إليها العبد والله أعلم.

١- انظر: سورة: المائدة، الآية: ٨٩ ونصها ﴿من أوسط ما نطعمون أهل بيته﴾ وانظر: سورة: البقرة، الآية: ٢٣٣  
ونصها ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن﴾. الخ.

٤٢٩٣ - ٥/٤٢ - | و إحدثننا القَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ/». قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي: لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

١٧ ج

١/٨٢

١٦/١١ - باب: ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله

٤٢٩٤ - ١/٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ | الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ<sup>(١)</sup>، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ».

٤٢٩٥ - ٢/١٠٠ - | و إحدثنني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَنِي، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ: الْقَطَّانُ - . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمُ عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا هُرُوفُ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ، أَخْبَرَنَا<sup>(٢)</sup>

٤٢٩٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الأَطْعَمَة، باب: الخادم يأكل مع المولى (الحديث ٣٨٤٦)، تحفة الأشراف (١٤٦٢٨).

٤٢٩٤ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: العبد إذا أحسن عبادة ربه، ونصح سيده (الحديث ٢٥٤٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: ما جاء في المملوك إذا نصح (الحديث ٥١٦٩)، تحفة الأشراف (١٤٦٢٨).

٤٢٩٥ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (٧٤٨٠) و (٧٨٥٩) و (٧٩٧٠) لإلحاديث زهير بن حرب، أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق، وقوله: عدي أو أمي (الحديث ٢٥٥٠)، تحفة الأشراف (٨١٦١).

١٣٤/١١ قوله ﷺ: (إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ فَلْيَأْكُلْ فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ) قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ. أَمَا الْأَكْلَةُ فبِضْمِ الْهَمْزَةِ، وَهِيَ اللَّقْمَةُ كَمَا فَسَّرَهُ. وَأَمَا الْمَشْفُوهُ فَهُوَ الْقَلِيلُ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ كَثُرَتْ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ قَلِيلًا.

قوله ﷺ: (مَشْفُوهًا قَلِيلًا) أَي قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحِثُّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَالْمُوَاسَاةِ فِي الطَّعَامِ، لَا سِيَّمَا فِي حَقِّ مَنْ صَنَعَهُ أَوْ حَمَلَهُ، لِأَنَّهُ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسُهُ، وَشَمَّ رَائِحَتَهُ وَهَذَا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

قوله ﷺ: (الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ) وَفِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: (لِلْعَبْدِ

(٢) في المطبوعة: حدثنا.

(١) في المطبوعة: الله.

ابْنُ وَهَبٍ ، حَدَّثَنِي أَسَامَةُ ، جَمِيعاً عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ (١) حَدِيثِ مَالِكٍ .

٤٢٩٦ - ٣/٤٤ - حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ / ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمَسْبُوبِ يَقُولُ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ » ، وَالَّذِي تَفَسُّ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ ! لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالْحَجُّ ، وَبِرُّ أُمِّي ، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ .

قَالَ : وَبَلَّغْنَا : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ ، لِصُحْبَتِهَا .

قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ : « لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ » . وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَمْلُوكَ .

٤٢٩٧ - ٤/١٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأَمَوِيُّ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : بَلَّغْنَا وَمَا بَعْدَهُ .

٤٢٩٨ - ٥/٤٥ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ / ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ

٤٢٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: العبد إذا أحسن عبادة ربه، ونصح سيده (الحديث ٢٥٤٨)، تحفة الأشراف (١٣٣١).

٤٢٩٧ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٢٩٦).

٤٢٩٨ - انفرد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٥٣١).

المملوك المصلح أجران) فيه فضيلة ظاهرة للمملوك المصلح، وهو الناصح لسيده، والقائم بعبادة ربه المتوجهة عليه، وأن له أجرين لقيامه بالحقين ولا تكساره بالرق.

وأما قول أبي هريرة في هذا الحديث: (لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك) ففيه أن المملوك لاجتهاد عليه ولا حج لأنه غير مستطيع وأراد ببر أمه، القيام بمصلحتها في النفقة والمؤن والخدمة ونحو ذلك، مما لا يمكن فعله من الرقيق.

قوله: (وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحتها) المراد به حج التطوع، لأنه قد كان حج حجة الإسلام في زمن النبي ﷺ، فقدم بر الأم على حج التطوع، لأن برها فرض فقدم على التطوع. ومذهبنا ومذهب مالك، أن للاب والأم منع الولد من حجة التطوع دون حجة الفرض.

الله ، وَحَقُّ مَوَالِيهِ ، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ » ، قَالَ : فَحَدَّثْتُهَا كَعْبًا . فَقَالَ كَعْبٌ : لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مَزْهِدٍ .

٤٢٩٩ - ٦/٠٠٠ - وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٤٣٠٠ - ٧/٤٦ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَوَقَّى ، يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ / وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ ، نِعْمًا لَهُ » .

ج ١٧  
ب/٨٣

١٧/١٢ - باب: من أعتق شركاء له في عبد

٤٣٠١ - ١/٤٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » .

٤٣٠٢ - ٢/٤٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبِيدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ،

٤٢٩٩ - انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (١٢٣٥١).

٤٣٠٠ - انفراد به مسلم، تحفة الأشراف (١٤٧٦٣).

٤٣٠١ - تقدم تخريجه في كتاب: العتق، باب: من أعتق شركاء له في عبد (الحديث ٣٧٤٩).

٤٣٠٢ - تقدم تخريجه في كتاب: العتق، باب: من أعتق شركاء له في عبد (الحديث ٣٧٥٠).

قوله: (قال كعب ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد) المزهد بضم الميم وإسكان الزاي، ومعناه: قليل المال. والمراد بهذا الكلام، أن العبد إذا أدى حق الله تعالى وحق مواليه، فليس عليه حساب، لكثرة أجره، وعدم معصيته. وهذا الذي قاله كعب يحتمل أنه أخذه بتوقيف، ويحتمل أنه بالاجتهاد، لأن من رجحت حسنة، وأوتي كتابه يمينه، فسوف يحاسب حساباً يسيراً، ويتقلب إلى أهله ١٣٦/١١ مسروراً.

قوله ﷺ: (نعما للمملوك أن يتوقى يحسن عبادة الله وصحابة سيده) أما نعما ففيها ثلاث لغات قرئ بهن في السبع<sup>(١)</sup>: إحداهما كسر النون مع إسكان العين، والثانية كسرهما، والثالثة فتح النون مع كسر العين والميم مشددة في جميع ذلك أي نعم شيء هو، ومعناه: نعم ما هو، فأدغمت الميم في الميم. قال القاضي: ورواه العنبري نعماً بضم النون منوناً، وهو صحيح أي له مسرة وقرعة عين يقال: نعماً له ونعمة له. قوله ﷺ: (يحسن عبادة الله) هو بضم أول يحسن، وعبادة منصوية. والصحابة هنا بمعنى الصحبة.

(١) انظر سورة: البقرة، الآية: ٢٧١ ونصها: في قوله تعالى: ﴿إِنْ تِلْوَا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تَخْفَوْهَا وَتَوَزَّوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلِيهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

٤٣٠٣ - ٣/٤٩ - وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ/ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ نَفْسِيًّا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرٌ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

١٧٤  
١/٨٤

٤٣٠٤ - ٤/١٠٠ - | وَاحْتَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُفْعٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ، وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ: ابْنُ زَيْدٍ - ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي: ابْنَ عَلِيٍّ -، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي بَرْزَةَ. ح وَحَدَّثَنِي (١) إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ/ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُذَيْلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ. ح وَحَدَّثَنَا هَنْرُونُ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ، حَدَّثَنَا (٢) ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ -، كُلُّ هَذِهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «فَإِنْ (٣) لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». إِلَّا فِي حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَإِنَّهُمَا ذَكَرَا هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَا: لَا نَذَرِي، أَهْوَشِيٌّ فِي الْحَدِيثِ أَوْ قَالَهُ نَافِعٌ مِنْ قِبَلِهِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. إِلَّا فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

١٧٤  
ب/٨٤

٤٣٠٥ - ٥/٥٠ - | وَاحْتَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِذُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنِ/ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ

١٧٤  
١/٨٥

٤٣٠٣ - تقدم تخريجه في كتاب: العتق، باب: من أعتق شركاء له في عبد (الحديث ٣٧٥٠).

٤٣٠٤ - تقدم تخريجه في كتاب: العتق، باب: من أعتق شركاء له في عبد (الحديث ٣٧٥٠).

٤٣٠٥ - أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين، أو أمة بين الشركاء (الحديث ٢٥٢١) مختصراً، وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: فيمن روى أنه لا يستعي (الحديث ٣٩٤٧)، تحفة الأشراف (٦٧٨٨).

١٣٧/١١ قوله ﷺ: (من أعتق شركاء له من مملوك فعليه عتقه كله) وذكر حديث الاستعلاء، وقد سبقت هذه الأحاديث في كتاب العتق مبسوطاً بطرقها، وعجب من إعادة مسلم لها ههنا على خلاف عادته من غير ضرورة إلى إعادتها، وسبق هناك شرحها.

(١) في المطبوعة: وحديثنا.

(٣) في المطبوعة: وإن.

(٢) في المطبوعة: أخبرنا.

أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عُمَيْرٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرٍ ، قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ ، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ ، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا » .

٤٣٠٦ - ٦/٥١ - | وَاِحْدَثْنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الرَّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَتَلَعُ ثَمَنَ الْعَبْدِ » .

٤٣٠٧ - ٧/٥٢ - | وَاِحْدَثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، / عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ ، فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدَهُمَا قَالَ : « يَضْمَنُ » .

٤٣٠٨ - ٨/٥٣ - | وَاِحْدَثْنَا | ه | عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكٍ ، فَهُوَ خُرٌّ مِنْ مَالِهِ » .

٤٣٠٩ - ٩/٥٤ - | وَاِحْدَثْنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ :

٤٣٠٦ - أخرجه أبو داود في كتاب : العتق ، باب : فيمن روى أنه لا يسمى (الحديث ٣٩٤٦) ، وأخرجه الترمذي في كتاب : الأحكام ، باب : ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه (الحديث ١٣٤٧) ، وأخرجه النسائي في كتاب : البيوع ، باب : الشركة بغير المال (الحديث ٤٧١٢) ، تحفة الأشراف (٦٩٣٥) .

٤٣٠٧ - تقدم تخريجه في كتاب : العتق ، باب : ذكر سعاية العبد (الحديث ٣٧٥١) و (الحديث ٣٧٥٢) و (الحديث ٣٧٥٣) و (الحديث ٣٧٥٤) .

٤٣٠٨ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٥١) .

٤٣٠٩ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٥١) .

قوله ﷺ : (قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط) قال العلماء : الوكس الغش والبخس . وأما الشطط فهو الجور . يقال : شط الرجل وأشط وأستشط إذا جار وأفرط وأبعد في مجاوزة الحد . والمراد بقوم بقيمة عدل لا بنقص ولا بزيادة .

قوله ﷺ : (من أعتق شقيصاً من مملوك) هكذا هو في معظم النسخ شقيصاً بالياء ، وفي بعضها شقصاً بحذفها . وكذا سبق في كتاب العتق ، وهما لغتان شقص وشقيص كنصف ونصيف أي نصيب .

« مَنْ أَعْتَقَ شَيْعِصاً لَهُ فِي عَبْدٍ ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، اسْتُعْمِيَ  
الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ . »

٤٣١٠ - ١٠/٥٥ - وَحَدَّثَنَا / أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ . ح  
وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ  
أَبِي عَرُوبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَفِي حَدِيثِ عَيْسَى : « لَمْ يُسْتَعْمَى فِي نَصَبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ غَيْرَ  
مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ . »

١٧٤  
١/٨٦

٤٣١١ - ١١/٥٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ،  
قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ : ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ ، عَنْ  
عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ : أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ، فَدَعَا بِهِمْ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَجَزَأَهُمْ أَثْلَانًا ، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةَ ، وَقَالَ لَهُ / قَوْلًا شَدِيدًا .

١٧٤  
١/٨٦

٤٣١٢ - ١٢/٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَابْنُ  
أَبِي عُمَرَ ، عَنِ الثَّقَفِيِّ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . أَمَّا حَمَّادٌ فَحَدِيثُهُ كَرَوَايَةِ ابْنِ عَلِيَّةَ ،  
وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ .

٤٣١٠ - تقدم تخريجه (الحديث ٣٧٥١) .

٤٣١١ - أخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: فيمن أعتق عبداً له لم يبلغهم الثلث (الحديث ٣٩٥٨)  
(و (الحديث ٣٩٥٩) و (الحديث ٣٩٦٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: فيمن يعتق ممالিকে عند موته  
وليس له مال غيرهم (الحديث ١٣٦٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: القضاء بالقرعة  
(الحديث ٢٣٤٥)، تحفة الأشراف (١٠٨٨٠) .

٤٣١٢ - تقدم تخريجه بمثل الحديث الذي قبله (الحديث ٤٣١١) .

قوله: (إن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله ﷺ  
فجزأهم أثلاثاً ثم أفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً) وفي رواية: (أن رجلاً من الأنصار  
أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين) .

قوله: (فجزأهم هو) بتشديد الزاي وتخفيفها، لغتان مشهورتان ذكرهما ابن السكيت وغيره. ومعناه:  
قسمهم .

وأما قوله: (وقال له قولاً شديداً) فمعناه: قال في شأنه قولاً شديداً كراهية لفعله، وتغليظاً عليه. وقد  
جاء في رواية أخرى تفسير هذا القول الشديد قال: لو علمنا ما صلينا عليه. وهذا محمول على أن النبي ﷺ

٤٣١٣ - ١٣/١٠٠ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِنْهَالٍ الصَّرِيرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْبَةَ، وَحَمَّادٍ.

١٧ ع

١/٨٧

### ١٨/١٣ - باب: جواز بيع المدبر

٣١٤: - ١/٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ -، عَنْ عَمْرَوِّ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ، لَمْ يَكُنْ

٤٣١٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: فيمن أعتق عبداً له لم يبلغهم الثلث (الحديث ٣٩٦١)، تحفة الأشراف (١٠٨٣٩).

٤٣١٤ - أخرجه البخاري في كتاب: كفارات الأيمان، باب: عتق المدبر، وأم الولد، والمكاتب في الكفارة، وعتق ولد الرنا (الحديث ٦٧١٦)، ولخرجه أيضاً في كتاب: الإكراه، باب: إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يجز (الحديث ٦٩٤٧)، تحفة الأشراف (٢٥١٥).

وحده كان يترك الصلاة عليه، تغليظاً وزجراً لغيره على مثل فعله. وأما أصل الصلاة عليه، فلا بد من وجودها من بعض الصحابة. وفي هذا الحديث، دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وابن جرير والجمهور في إثبات القرعة في العتق ونحوه. وأنه إذا أعتق عبداً في مرض موته، أو أوصى بعتقهم، ولا يخرجون من الثلث أقرع بينهم، فيعتق ثلثهم بالقرعة. وقال أبو حنيفة: القرعة باطلة لا مدخل لها في ذلك، بل يعتق من كل واحد قسطه، ويستسمى في الباقي لأنها خطر. وهذا مردود بهذا الحديث الصحيح، وأحاديث كثيرة.

وقوله في الحديث: (فأعتق اثنين وأرق أربعة) صريح في الرد على أبي حنيفة وقد قال بقول أبي حنيفة الشعبي والنخعي وشريح والحسن، وحكي أيضاً عن ابن المسيب.

قوله في الطريق الأخير: (حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال: لم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال، وإنما سمعه من خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران، قاله ابن الصديقي قلت: وليس في هذا ١٤١/١١ تصريح، بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك في صحة هذا الحديث، ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب، لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره الطرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نظائر والله أعلم بالصواب.

### باب: جواز بيع المدبر

٤٣١٤ - ٤٣١٧ - قوله: (أن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها إليه) معنى أعتقه عن دبر

لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟ » . فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ .

قَالَ عَمْرُو : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : عَبْدًا قَيْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ .

٤٣١٥ - ٢/٥٩ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَاسْحَقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : سَمِعَ عَمْرُوَ جَابِرًا يَقُولُ : / ذَبَرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا مَالَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

١٨٤  
١/٢

قَالَ جَابِرٌ : نَاشَرْتَاهُ ابْنُ النَّحَّامِ ، عَبْدًا قَيْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ ، فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ .

٤٣١٥ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع المدبر (الحديث ٢٢٣١) مختصراً، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في بيع المدبر (الحديث ١٢١٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق باب: المدبر (الحديث ٢٥١٣)، تحفة الأشراف (٢٥٢٦).

أي دبره، فقال له: أنت حر بعد موتي. وسمي هذا تدبيراً، لأنه يحصل العتق فيه في دبر الحياة. وأما هذا الرجل الأنصاري، فيقال له أبو مذكور، واسم الغلام المدبر يعقوب. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه، أنه يجوز بيع المدبر قبل موت سيده لهذا الحديث، قياساً على الموصى بعتقه، فإنه يجوز بيعه بالإجماع. وممن جوزه عائشة وطلوس وعطاء والحسن ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود رضي الله عنهم. وقال أبو حنيفة ومالك رضي الله عنهما وجمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين رحمهم الله تعالى: لا يجوز بيع المدبر، قالوا: وإنما باعه النبي ﷺ في دين كان على سيده. وقد جاء في رواية للنسائي والدارقطني: «أن النبي ﷺ قال له: افئض به دينك قالوا: وإنما دفع إليه ثمنه ليقتضي به دينه» وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره فرد تصرفه، قال هذا القائل: وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل ماله، وهذا ضعيف بل باطل، والصواب نفاذ تصرف من تصدق بكل ماله.

وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: الأشبه عندي أنه فعل ذلك نظراً له، إذ لم يترك لنفسه مالاً.

١٤١/١١ والصحيح ما قدمناه أن الحديث على ظاهره، وأنه يجوز بيع المدبر بكل حال ما لم يموت السيد والله أعلم.

وأجمع المسلمون على صحة التدبير، ثم مذهب الشافعي ومالك والجمهور، أنه يحسب عتقه من الثلث. وقال الليث وزفر رحمهما الله تعالى: هو من رأس المال وفي هذا الحديث نظر الإمام في مصالح رعيته، وأمره إياهم بما فيه الرفق بهم، ويأبطلهم ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسحها. وفيه جواز البيع فيمن يدبر، وهو مجمع عليه الآن، وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف.

قوله: (واشتراه نعيم بن عبد الله) وفي رواية: (فاشتراه ابن النحام) بالنون المفتوحة والحاء المهملة

٤٣١٦ - ٣/١٠٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُدْبِرِ. نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ.

٤٣١٧ - ٤/١٠٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - يَعْنِي: الْجَزَائِمِيُّ -، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنِي <sup>عبد</sup> اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي: ابْنَ سَعِيدٍ -، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلَّمِ، حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْيَسْمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ، عَنْ عَطَاءٍ/ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدْبِرِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ قَالَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ.

٤٣١٦ - تقدم تخريجه في كتاب: الزكاة، باب: الابتداء في الثقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة (الحديث ٢٣١٠).

٤٣١٧ - حديث قتيبة بن سعيد، وحديث أبي غسان المسمي، انفرد بهما مسلم، تحفة الأشراف (٢٤٣٣) و (٢٤٨٨)، وحديث عبد الله بن هاشم، أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع المزايمة (الحديث ٢١٤١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاستقراض، باب: من باع المفلس أو المعدم فقصمه بين الغرماء، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه (الحديث ٢٤٠٣)، تحفة الأشراف (٢٤٠٨).

المشددة، هكذا هو في جميع النسخ ابن النحام بالنون قالوا: وهو غلط، وصوابه فاشتره النحام، فإن المثثري هو نعيم، وهو النحام، سمي بذلك لقول النبي ﷺ: «دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة لنعيم» ١٤٢/١١ والنحمة الصوت، وقيل: هي السلعة، وقيل: النحنة والله أعلم.